

Distr.  
GENERAL

A/51/605/Add.4  
5 December 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون  
البند ٩٧ (د) من جدول الأعمال

### البيئة والتنمية المستدامة: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الخامس)\*

المقررة: السيدة سيلفيا كريستينا كورادو - كوي fas (غواتيمالا)

#### أولاً - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٩٧ من جدول الأعمال (انظر A/51/605 الفقرة ٢). وأخذ إجراء بشأن البند الفرعي (د) في الجلسات ٢٢ و ٣٨ المعقدتين في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ويرد سرد لنظر اللجنة في هذا البند في المحضرين الموجزين ذوي الصلة A/C.2/51/SR.22 و (38).

#### ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/51/L.7 و A/C.2/51/L.35

٢ - في الجلسة ٢٢ المعقدة في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر، عرض ممثل كوسตารيكا (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الدّول الصينية)، وممثل كولومبيا (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز) مشروع قرار (A/C.2/51/L.7) عنوانه "تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية". وفيما بعد انضمت كندا إلى مقدمي مشروع القرار، وفيما يلي نصه:

سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في عدة أجزاء، تحت الرمز A/51/605 والإضافات.

\*

"إن الجمعية العامة،"

"إذ تشير إلى قراراتها ١٢٢/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٠٠/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١١٦/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أو المتصلة به، وإذ تعيد تأكيد مقرر لجنة التنمية المستدامة ١٦/٤ بشأن استعراض تنفيذ برنامج العمل المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

"وإذ تؤكد من جديد أنه نظراً لمحدودية خيارات التنمية المطاحة أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية، هناك تحديات من نوع خاص تواجه وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ستتعرض لقيود عند مجابهة تلك التحديات إن لم يمد المجتمع الدولي إليها يد التعاون،

"وإذ تشدد على الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للمجالات ذات الأولوية في برنامج العمل، وخصوصاً النقل والاتصالات، والسياحة، والطاقة، والعلم والتكنولوجيا، وموارد التنوع البيولوجي وتغير المناخ، وارتفاع مستوى سطح البحر،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الاجراءات التي اتخذتها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها لتنفيذ برنامج العمل المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وترحب بوجه خاص بالإجراء الذي اتخذته إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة لدعم تنفيذ برنامج العمل على صعيد المنظومة،

٢ - تشدد على أهمية إبقاء وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل الإدارة آففة الذكر، وتطلب إلى الأمين العام إبقاء موظفي الوحدة وهيكلها وتنظيمها عند المستوى الذي حددته قرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٩، وتعزيزه؛

٣ - ترحب بالتدابير التي اتخذت لتمكين اللجان الإقليمية من دعم الأنشطة الرامية إلى تنسيق نتائج المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٤ - تلاحظ مع بعض القلق الأثر الذي قد ينشأ عن المقرر الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في دورته التاسعة، والمتعلق بالدعم البرنامجي المقدم للبلدان الجزرية الصغيرة النامية في إطار برنامج العمل، وتطلب إلى الأمين العام تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٩ تنفيذاً تاماً؛

٥ - طلب إلى الحكومات، وكذلك إلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وإلى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، أن تواصل تنفيذ جميع الالتزامات والتوصيات التي وضعت في المؤتمر العالمي تنفيذاً تاماً، وأن تواصل اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل المتابعة الفعالة لبرنامج العمل، بما في ذلك إجراء كفالة توفير وسائل التنفيذ بموجب الفصل الخامس عشر منه:

٦ -  وسلم بأهمية برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برنامج العمل عموماً وتحيط علماً بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٩، وتدعوا البرنامج الإنمائي إلى تنفيذ جميع الأحكام المتعلقة بكل من برنامج المساعدة التقنية وشبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية، تنفيذاً كاملاً؛

٧ - تحيط علماً بالدعم الذي قدمته لجنة التنمية المستدامة لمتابعة تنفيذ برنامج العمل وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٩ وبرنامج العمل ذاته، وتدعوا اللجنة إلى أن تنظر في دورتها الخامسة في مسألة توفير الدعم وإيلاً الاهتمام لبرنامج العمل في سياق الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في حزيران/يونيه ١٩٩٧؛

٨ - ترحب بوضع مؤشر للضعف بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية في برنامج عمل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، وفي هذا الصدد، تطلب إلى الأمين العام أن يبدأ، في أقرب وقت ممكن، العمل على وضع وتجميع المؤشر الذي ستعده الإدارة بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وسائر المنظمات ذات الصلة والخبراء المختصين بالمؤشر، وهي العملية المقرر إنجازها عام ١٩٩٧؛

٩ - تطلب من إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تقوم، في إطار دورها التنسيقي، بصوغ الطرائق المناسبة لتعبئة الموارد من أجل التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل؛

١٠ - ترحب بتقرير اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعنى بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية الذي جرى بحثه في الدورة الرابعة لجنة التنمية المستدامة؛

١١ - تقر أن تنشئ، داخل إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية فريقاً عالماً غير رسمياً مفتوحاً بباب العضوية، يضم جميع الدول ويشمل جميع القطاعات ذات الصلة بالحد من الكوارث، بغية كفالة الاندماج التام والمشاركة الكاملة من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية وضع استراتيجية متسقة للحد من الكوارث في القرن الحادي والعشرين؛

**١٢ - تحت المجتمع الدولي على دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى التكيف مع ما ستشهد من ارتفاع في مستوى سطح البحر نتيجة لغازات الدفيئة التي أبعت بالفعل في الغلاف الجوي، وإلى تحسين فرص الوصول إلى المعلومات المتصلة بالکوارث والإذار بها بغية تعزيز قدرة البلدان الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بإدارة الكوارث:**

**١٣ - تدعى المجتمع الدولي والمؤسسات المالية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، إلى أن يقوم في إطار استراتيحيته التنفيذية، بدعم تنمية الطاقة التجارية في الدول الجزرية الصغيرة النامية القائمة على مصادر متعددة سليمة ببيئا ثبتت صلاحيتها، ودعم عملية تحسين كفاءة التكنولوجيات الموجودة ومعدات الاستخدام النهائي القائمة على مصادر الطاقة التقليدية والمساعدة في تمويل الاستثمارات اللازمة لتوسيع نطاق إمدادات الطاقة إلى خارج المناطق الحضرية:**

**١٤ - تدعى أيضا المجتمع الدولي إلى أن يدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية و يقدم لها المساعدة فيما يتعلق بتحسين وسائل النقل البحري وحيازتها وتنمية هيكلها الأساسية، بما في ذلك المطارات والموانئ، والطرق البرية والاتصالات السلكية واللاسلكية:**

**١٥ - ترحب بالإجراءات التي اتخذتها الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتدعو جميع الحكومات إلى أن تواصل، بمساعدة المنظمات الدولية والإقليمية، توفير الدعم والمعلومات عن جميع أنشطتها الرئيسية المضطلع بها في إطار برنامج العمل بحيث تهيئ المجال لإجراء استعراض واف للإجراءات آدفةذكر المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي:**

**١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريراً عما نفذ بالفعل استجابة لبرنامج العمل وكذلك عما يجري تنفيذه وما يتواتي تنفيذه في غضون خمسة أعوام من تاريخ التقرير، من خطط وبرامج ومشاريع تتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية:**

**١٧ - تقرر أن يعد التقرير المتصل بمؤشر مواطن الضعف لتنظر فيه لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة وأن تقدم لجنة تحفيظ التنمية آرائها ووصياتها بشأن التقرير آدف الذكر لينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٩٧:**

**١٨ - تقرر أيضاً أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين، البند الفرعى المعنون "تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، وذلك في إطار البند المعنون "البيئة والتنمية المستدامة":**

١٩ - طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذا القرار.

٣ - وفي الجلسة ٣٨ المعقدة في ٢ كانون الأول/ديسمبر، عرض السيد محمد رضا حجي كريم جبri (جمهورية إيران الإسلامية) مشروع قرار (A/C.2/51/L.35)، قدمه استناداً إلى المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/51/L.7.

٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/51/L.35 (انظر الفقرة ٧).

٥ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدى ممثل بابوا غينيا الجديدة ببيان (انظر A/C.2/51/SR.38).

٦ - ونظراً لاعتماد مشروع القرار A/C.2/51/L.35، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/51/L.7 بسحبه.

### ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة  
للدول الجزرية الصغيرة النامية

### إن الجمعية العامة

إذ تشير إلى قراريها ١٠٠/٤٩ و ١٢٢/٤٩ المؤرخين ١٩٩٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و قرارها ١١٦/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أو المتصلة به، وإذ تعيد تأكيد مقرر لجنة التنمية المستدامة ١٦/٤<sup>(١)</sup> بشأن استعراض تنفيذ برنامج العمل المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(٢)</sup>،

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ٨ (E/1996/28)، الفصل الأول، الفرع جيم.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بریدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

وإذ تؤكد من جديد أنه نظراً لمحدودية خيارات التنمية المتاحة أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية، هناك تحديات من نوع خاص تواجه وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ستتعرض لقيود عند مجابهة تلك التحديات وتذليل العقبات أمام التنمية المستدامة إن لم يمد المجتمع الدولي إليها يد الدعم والتعاون بنشاط،

وإذ تشدد على الحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للمجالات ذات الأولوية في برنامج العمل، وخصوصاً تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، وموارد الطاقة، وموارد السياحية، وموارد التنوع البيولوجي، والنقل والاتصالات، والعلم والتكنولوجيا،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام<sup>(٣)</sup> عن الإجراءات المتخذة على الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني من جانب هيئات من ضمنها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها لتنفيذ برنامج العمل المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(٤)</sup>، وترحب بوجه خاص بالإجراء الذي اتخذه إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة لدعم تنفيذ برنامج العمل على صعيد المنظومة؛

٢ - تشدد على أهمية إبقاء وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل الإدارة آنفة الذكر، وتطلب إلى الأمين العام إبقاء مستوى ملائم من الموظفين في الوحدة وتحسين هيكل الوحدة وتنظيمها وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٩

٣ - ترحب بالعمل الذي تضطلع به اللجان الإقليمية لدعم الأنشطة الرامية إلى تنسيق نتائج المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٤ - تحيط علماً بالمقررات التي اتخاذها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في دورته التاسعة، والمتعلقة بالدعم البرنامجي المقدم للبلدان الجزرية الصغيرة النامية<sup>(٤)</sup> في إطار برنامج العمل، وتطلب إلى الأمين العام تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٩ تنفيذاً تاماً؛

٥ - تطلب إلى الحكومات، وكذلك إلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وإلى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، أن تواصل تنفيذ جميع الالتزامات والتوصيات التي وضعت في المؤتمر العالمي تنفيذاً تاماً، وأن تواصل اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل المتابعة الفعالة لبرنامج العمل، بما في ذلك إجراء كفالة توفير وسائل التنفيذ بموجب الفصل الخامس عشر منه؛

٦ - تسلم بأهمية برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برنامج العمل عموماً وتحيط علماً بالتقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٩، وتطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل، بالتعاون مع الحكومات، إجراءاته الرامية إلى تنفيذ جميع الأحكام تنفيذاً كاملاً بغية تشغيل هاتين الآليتين:

٧ - تحيط علماً بالدعم الذي قدمته لجنة التنمية المستدامة لمتابعة تنفيذ برنامج العمل وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٩ وبرنامج العمل ذاته، وتدعو اللجنة إلى أن تواصل في دورتها الخامسة توفير دعمها وإيلاء اهتمامها لبرنامج العمل، كجزء لا يتجزأ من الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في حزيران/يونيه ١٩٩٧:

٨ - تطلب أن تقدم، في سياق الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، توصية بشأن الطرائق المحددة لدراسة جميع الفضول المعلقة من برنامج العمل وإجراء استعراض كامل لبرنامج العمل في عام ١٩٩٩:

٩ - ترحب بوضع مؤشر للضعف بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية في برنامج عمل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وفي هذا الصدد، تطلب إلى الأمين العام أن يُعد تقريراً في عام ١٩٩٧ يستند إلى آراء الخبراء المختصين بشأن مؤشر الضعف، وذلك بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة الأخرى أو غير التابعة لها؛

١٠ - تطلب من لجنة التخطيط الإنمائي أن تصوغ، في دورتها الثانية والثلاثين، آراءها وتصويتها بشأن التقرير المذكور أعلاه، بغية تقديم هذه الآراء إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإتاحة هذه المعلومات للجنة التنمية المستدامة؛

١١ - تطلب من إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة أن تقوم، في إطار دورها التنسيقي، بالنظر في الطرائق المناسبة لتعبئة الموارد من أجل التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل وبتقديم معلومات عن ذلك؛

١٢ - تطلب توثيق التعاون وزيادة الشفافية بين إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنفيذ برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية تنفيذاً فعالاً، وتطلب إتاحة معلومات تفصيلية للحكومات بشأن إجراءات المتخذة في هذا الصدد؛

١٣ - ترحب بتقرير اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعنى بالبلدان الجزرية النامية<sup>(٥)</sup> بشأن التحديات التي تواجهها البلدان الجزرية النامية، وبخاصة في مجال التجارة الخارجية، الذي نظرت فيه لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يلتمس الحصول على آراء الحكومات بشأن إنشاء فريق عامل غير رسمي مفتوح باب العضوية داخل إطار العمل القائم للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية<sup>(٦)</sup>، يضم في عضويته جميع الدول المعنية، ويشمل جميع القطاعات ذات الصلة بالحد من الكوارث، بغية كفالة الاندماج التام والمشاركة الكاملة من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية وضع استراتيجية متعددة للحد من الكوارث في القرن الحادي والعشرين، وفي تحسين إمكانية الحصول على المعلومات المتصلة بالكوارث والإذار من أجل تعزيز قدرة البلدان الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بإدارة الكوارث؛

١٥ - تشدد على أن البلدان الجزرية الصغيرة النامية عرضة بشكل خاص للتغير المناخ العالمي وارتفاع مستوى سطح البحر؛ وأن الآثار المحتملة للتغير المناخ العالمي وارتفاع مستوى سطح البحر تمثل في زيادة قوة العواصف المدارية وتواترها وتعرض بعض الجزر إلى الغمر، مما يسفر عن خسارة في المناطق الاقتصادية الخالصة والهياكل الأساسية الاقتصادية والمستوطنات البشرية والثقافة. وتحث المجتمع الدولي على دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى التكيف مع ما ستشهده من ارتفاع في مستوى سطح البحر نتيجة لغازات الدفيئة التي أبعثرت بالفعل في الغلاف الجوي؛

١٦ - تدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، إلى أن يقوم في إطار استراتيجية التنفيذية، بدعم تنمية الطاقة التجارية في الدول الجزرية الصغيرة النامية القائمة على مصادر متعددة سليمة بيئياً ثبتت صلاحيتها، ودعم عملية تحسين كفاءة التكنولوجيات الموجودة ومعدات الاستخدام النهائي القائمة على مصادر الطاقة التقليدية والمساعدة في تمويل الاستثمارات اللازمة لتوسيع نطاق إمدادات الطاقة إلى خارج المناطق الحضرية؛

١٧ - تدعو أيضاً المجتمع الدولي إلى أن يقوم، حسب الاقتضاء، بدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية وتقديم المساعدة لها، عن طريق تقديم حواجز مناسبة للاستثمار واتخاذ تدابير ابتكارية، فيما يتعلق بتحسين وحياة وسائل النقل البحري وتنمية الهياكل الأساسية في البلدان الجزرية النامية، مثل المطارات والموانئ، والطرق البرية والاتصالات السلكية واللاسلكية؛

١٨ - ترحب بالإجراءات التي اتخذتها الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتدعو جميع الحكومات إلى أن تقدم بمساعدة المنظمات الدولية والإقليمية، معلومات عن جميع أنشطتها الرئيسية المضطلع بها في إطار برنامج العمل بحيث تهيئ المجال لإجراء استعراض واف للإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

١٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريراً عما نفذ بالفعل استجابة لبرنامج العمل وكذلك بما يجري تنفيذه وما يتواتر عنه تنفيذه في غضون خمسة أعوام من تاريخ التقرير، من خطط وبرامج ومشاريع تتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٢٠ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والخمسين البند الفرعى المعنون "تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، وذلك في إطار البند المعنون "البيئة والتنمية المستدامة"؛

٢١ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريراً مرحلياً عن الإجراءات المحددة المتخذة تنفيذاً لهذا القرار.

— — — — —